

أحال مجلس الأمة في جلسته العادية أمس إلى الحكومة مشروع القانون بشأن العمل بالقطاع الأهلي بعد مناقشته والموافقة عليه بالإجماع في مداولتيه الأولى والثانية. كما وافق مجلس الأمة على اقتراح بتكليف لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية التحقيق في الترفيات الأخيرة التي تمت في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها. ونص الاقتراح الذي حظي بموافقة 25 عضواً من أصل الحضور وعددهم 48 عضواً على «ألا تتجاوز مدة عمل لجنة التحقيق ثلاثة أشهر». ورفض المجلس مقترحاً بشأن تخصيص ساعة في جلسة أمس لمناقشة «الفوضى التي حدثت في قصر العدل» خلال محاكمة أحد النواب السابقين الأسبوع الماضي وما أحدثه أنصار النائب المعني من فوضى وإرباك في أروقة قصر العدل. من جانب آخر وافق المجلس على عدد من الرسائل الواردة منها رسالتان من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب في أولهما موافقة المجلس على قيام اللجنة بمناقشة سياسة القبول بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة ومشكلة تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والهيئة وسائر الوظائف الاشرافية في الهيئة. بالمناهج والرسوم الدراسية بمدارس التعليم الخاص، وفيما يلي التفاصيل:

كاتب: سامح عبد الحفيظ - رشيد النعم - سلطان العبدان - خالد الشمري

التأمين ضد البطالة .. مداولة أولى

شئوا راح تسوي في ساحة الارادة شتمونا لاننا دافعنا عنك ووقفنا معك لانك وزير محتاجة الى الكثير من المدرسين الكويتيين واتمنى دراسة هذا الامر في اللجنة التعليمية. وبخصوص تمويل الازهاب فهذا القانون به مجموعة من الجزاءات لا تتعلق بعمل اللجنة المالية، وهو من طبيعة عمل اللجنة التشريعية وأمل اقراره لان اصبح ضرورة، فالكويت الدولة الوحيدة الخليجية التي لا يوجد بها قانون لمكافحة الازهاب.

● حسن القلاف: كرئيس لجنة العراض والشكاوى قدمت رسالة، وأخطب الحكومة ورئيسها واقول تصريحاتك امس (امس الاول) جيدة جداً، وردت الروح فيها، لكن الوزراء ما يشتغلون وزير يكذب هذا مو معقول، هناك مجموعة شكاوى ضمنتها 280 عائلة كويتية تضمن بيتهم، ويعانون من تعنت وزارة المالية، وعرضت بيوتهم للتعفن، واللجنة قالت المترب 800 دينار والزمومهم بتقديم اعتراض وعندمسا اعترضوا اتت اللجنة الاخرى والعت قيمة التعفن لتصبح 550 ديناراً وبعضهم لا يزال مديناً للبنك التسليف هذه اللجنة الاولى ما شغلها؟! ومن اختار اعضاءها؟ أما اللجنة الثانية فما شغلها؟! ولماذا لا تردهم على الاعتراض؟! منذ 4 سنوات 280 عائلة كويتية مشردة في جلب الشيوخ، فكيف يشعر المواطن الكويتي بالامان؟! ولماذا لا ترده ان يخرج الى الشارع.

● مصطفى الشمالي: هناك جانبان بالتتمين الاول هو صاحب المنك او القرار من البلدية، والاخر هو من دشتي هذا البيت، ولجنة التتمين برئيسها وعضائها من خيرة رجال الكويت ويستطيعون تقيم السنتيمتر الواحد في الكويت، اما اللجنة الاخرى فكانت لها علاقة سيئة مع بعض النواب وبالتالي كان التقييم سيئاً نتيجة لممارسات سيئة داخل اللجنة وصل التقييم الي 900 و 800، لذلك الحكومة ذهبت الى اللجنة التي يرأسها مستشار رداو الاسعار الى الوضع الصحيح، ولم يضغط احد على المواطنين واعطوا القيمة الصحيحة للعقار، وما فعلته اللجنة صحيح.

● جزء كبير منهم موجود في بيته واجلناهم اكثر من مرة ولكن اعطوا جميعا حقوقهم، واذنا تكلمنا عن موضوع ما فارجو التأكد من صحته.

● حسن القلاف: انت صدقت لجنتك ولم تصدق المواطن ثم انت معروف بتصادمك مع نواب جلب الشيوخ، انت عندك لجنتان واحدة للتعفن واحدة للاعتراض، فاذا كانت لجنة التعفن ليس لها داع فلماذا تعطيتها فلوساً؟ من دون وجه حق، انت سمعت من لجنتك ولم تسمع من المواطنين ولم تحسن برامة المواطن، انت شردت العوائل

بكون هناك مدرس كويتي في جامعة الكويت، وليس هؤلاء اولى من غيرهم؟ جامعة الكويت محتاجة الى الكثير من المدرسين الكويتيين واتمنى دراسة هذا الامر في اللجنة التعليمية. وبخصوص تمويل الازهاب فهذا القانون به مجموعة من الجزاءات لا تتعلق بعمل اللجنة المالية، وهو من طبيعة عمل اللجنة التشريعية وأمل اقراره لان اصبح ضرورة، فالكويت الدولة الوحيدة الخليجية التي لا يوجد بها قانون لمكافحة الازهاب.

● حسن القلاف: كرئيس لجنة العراض والشكاوى قدمت رسالة، وأخطب الحكومة ورئيسها واقول تصريحاتك امس (امس الاول) جيدة جداً، وردت الروح فيها، لكن الوزراء ما يشتغلون وزير يكذب هذا مو معقول، هناك مجموعة شكاوى ضمنتها 280 عائلة كويتية تضمن بيتهم، ويعانون من تعنت وزارة المالية، وعرضت بيوتهم للتعفن، واللجنة قالت المترب 800 دينار والزمومهم بتقديم اعتراض وعندمسا اعترضوا اتت اللجنة الاخرى والعت قيمة التعفن لتصبح 550 ديناراً وبعضهم لا يزال مديناً للبنك التسليف هذه اللجنة الاولى ما شغلها؟! ومن اختار اعضاءها؟ أما اللجنة الثانية فما شغلها؟! ولماذا لا تردهم على الاعتراض؟! منذ 4 سنوات 280 عائلة كويتية مشردة في جلب الشيوخ، فكيف يشعر المواطن الكويتي بالامان؟! ولماذا لا ترده ان يخرج الى الشارع.

● مصطفى الشمالي: هناك جانبان بالتتمين الاول هو صاحب المنك او القرار من البلدية، والاخر هو من دشتي هذا البيت، ولجنة التتمين برئيسها وعضائها من خيرة رجال الكويت ويستطيعون تقيم السنتيمتر الواحد في الكويت، اما اللجنة الاخرى فكانت لها علاقة سيئة مع بعض النواب وبالتالي كان التقييم سيئاً نتيجة لممارسات سيئة داخل اللجنة وصل التقييم الي 900 و 800، لذلك الحكومة ذهبت الى اللجنة التي يرأسها مستشار رداو الاسعار الى الوضع الصحيح، ولم يضغط احد على المواطنين واعطوا القيمة الصحيحة للعقار، وما فعلته اللجنة صحيح.

● جزء كبير منهم موجود في بيته واجلناهم اكثر من مرة ولكن اعطوا جميعا حقوقهم، واذنا تكلمنا عن موضوع ما فارجو التأكد من صحته.

● حسن القلاف: انت صدقت لجنتك ولم تصدق المواطن ثم انت معروف بتصادمك مع نواب جلب الشيوخ، انت عندك لجنتان واحدة للتعفن واحدة للاعتراض، فاذا كانت لجنة التعفن ليس لها داع فلماذا تعطيتها فلوساً؟ من دون وجه حق، انت سمعت من لجنتك ولم تسمع من المواطنين ولم تحسن برامة المواطن، انت شردت العوائل



الرئيس علي الراشد ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر كامل العوضي على المنصة وتبدو الامانة العامة (متين غوزال)

● يوسف الزلزلة: فيما يخص الجامعة، فالقضية ان سوق العمل، ولا تشكل عبئاً على سوق العمل، وبالنسبة للجنة الكوادر الوطنية في جامعة الكويت استغرب التمييز في التعيين، بالرغم من أنهم تخرجوا في جامعة واحدة ومن نفس القسم، وهذا به اجحاف للدكارة الكويتيين.

● صفاء الهاشم: أتنازل بدوري للزميل أحمد لاري.

● أحمد لاري: بخصوص سؤال النائب حسين القلاف، استغرب الغاءها، فالأسئلة في محلها.

● الراشد: لم يتم الغاؤها وسحبت الرسالة.

● أحمد لاري: بالنسبة لسياسة القبول وتفرد خارج السرب، ويجب الاخذ بعين الاعتبار أبناءنا الذين يتخرجون من الثانوية العامة، فهذا الموضوع حساس ويتطلب التعامل الحذر، وهذا لا يمنع الحكومة من ايجاد سبل أخرى، كسياسة زيادة فرص الابتعاث لمن يستحق، ويكون شبه مكافأة للمتفوقين

● علي من رسوم الجامعات الخاصة، ويجب أن تكون هناك ضوابط لإنصاف أولياء الأمور من هذه الرسوم، خاصة أنه لا توجد جودة للتعليم. الرسالة الرابعة حول موضوع تمويل الازهاب، فالجلسة الماضية وافقنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الازهاب، وأي دولة لم توافق على هذه الاتفاقية ستكون تحت مساءلات من الأمم المتحدة، الأهم أن هذه الاتفاقيات يجب أن تنعكس داخليا، والحكومة كانت موفقة بالتقدم بهذا المشروع.

● الازهاب اليوم وصل الى مرحلة نفخ المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق والانفجارات والأحزمة النافسة والإغتيالات وقتل الابرياء، وكذلك في مالي

● علي من رسوم الجامعات الخاصة، ويجب أن تكون هناك ضوابط لإنصاف أولياء الأمور من هذه الرسوم، خاصة أنه لا توجد جودة للتعليم. الرسالة الرابعة حول موضوع تمويل الازهاب، فالجلسة الماضية وافقنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الازهاب، وأي دولة لم توافق على هذه الاتفاقية ستكون تحت مساءلات من الأمم المتحدة، الأهم أن هذه الاتفاقيات يجب أن تنعكس داخليا، والحكومة كانت موفقة بالتقدم بهذا المشروع.

● الازهاب اليوم وصل الى مرحلة نفخ المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق والانفجارات والأحزمة النافسة والإغتيالات وقتل الابرياء، وكذلك في مالي

● علي من رسوم الجامعات الخاصة، ويجب أن تكون هناك ضوابط لإنصاف أولياء الأمور من هذه الرسوم، خاصة أنه لا توجد جودة للتعليم. الرسالة الرابعة حول موضوع تمويل الازهاب، فالجلسة الماضية وافقنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الازهاب، وأي دولة لم توافق على هذه الاتفاقية ستكون تحت مساءلات من الأمم المتحدة، الأهم أن هذه الاتفاقيات يجب أن تنعكس داخليا، والحكومة كانت موفقة بالتقدم بهذا المشروع.

● الازهاب اليوم وصل الى مرحلة نفخ المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق والانفجارات والأحزمة النافسة والإغتيالات وقتل الابرياء، وكذلك في مالي

● علي من رسوم الجامعات الخاصة، ويجب أن تكون هناك ضوابط لإنصاف أولياء الأمور من هذه الرسوم، خاصة أنه لا توجد جودة للتعليم. الرسالة الرابعة حول موضوع تمويل الازهاب، فالجلسة الماضية وافقنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الازهاب، وأي دولة لم توافق على هذه الاتفاقية ستكون تحت مساءلات من الأمم المتحدة، الأهم أن هذه الاتفاقيات يجب أن تنعكس داخليا، والحكومة كانت موفقة بالتقدم بهذا المشروع.

● الازهاب اليوم وصل الى مرحلة نفخ المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق والانفجارات والأحزمة النافسة والإغتيالات وقتل الابرياء، وكذلك في مالي

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء، ونال الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتدلين والغائبين عن الجلسة بدون إذن أو إخلال.

● التصديق على المضابط

● وانتقل المجلس الى التصديق على المضابط ذوات الأرقام 1300، 1300ب بتاريخ 22 و23 يناير 2013.

● الملبقى: نحن موجودون بالجلسة الى آخرها ورفعنا الجلسة فجأة.

● الراشد: رفعها الخرينج لعدم اكتمال النصاب، وهذه الاسماء لم تكن موجودة بالقاعة وبناء عليه رفعت الجلسة.

● الملبقى: لا نحن كنا موجودين ورفعنا وبخست حقيبتي ومشينا، ولا يمكن أن يكون الخمسون عضوا موجودين طوال الجلسة منذ البداية الى النهاية.

● الهاشم: جزء من معاناتنا هو فقدان النصاب، إلا عند التصويت وأرجو إزالة الشائشة داخل غرفة الاستراحة.

● الملبقى: ليس من المطلوب أن تكون موجودا داخل الجلسة، نحن لسنا في فصل دراسي، وكل وفق قناعته إذا يريد أن يصوت أو يناقش.

● الراشد: ما حدث أن النصاب لم يكتمل وضرر الخرينج الجرس ولم يات أحد، فرفع الجلسة.

● ووافق المجلس على المضابط.

● كشف الأوراق والرسائل الواردة

● وتسا الأمين العام كشف الرسائل الواردة، وجاءت كالتالي:

● رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب موافقة المجلس على قيام اللجنة بمناقشة سياسة القبول بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة ومشكلة تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والهيئة وسائر الوظائف الاشرافية في الهيئة.

● رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب موافقة المجلس على قيام اللجنة بمناقشة سياسة القبول بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمشاكل المتعلقة بالمناهج والرسوم الدراسية بمدارس التعليم الخاص.

● مذكرة السيد أمين عام مجلس الأمة في شأن السؤال الذي يطلب السيد العضو حسين القلاف توجيهه الى سمو رئيس مجلس الوزراء.

● كتاب السيد العضو د.عبد الحميد دشتي باستقالته من عضوية لجنة شؤون حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددى الجنسية (البدون).

● صالح عاشور: هناك موضوع يخص زيادة الاسعار غير المبررة في المدارس الخاصة بحوالي 10٪ كل عام، واصبحت



مصطفى الشمالي متحدثا



أحمد لاري ودمعصومة المبارك وصفاء الهاشم ونواف الفريخ



وزير الصحة د.محمد الهيفي في حوار مع النواب



م.عادل الخرافي أثناء دخوله القاعة

المري لفتح مستوصف «جابر العلي» على مدار الساعة

تقدم النائب ناصر المري باقتراح برغبة جاء فيه: لما نستشعره من معاناة المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة جابر العلي وذلك بسبب اغلاق مستوصف جابر العلي يوميا من الساعة الحادية عشرة مساء وايضا اغلاق نهايتا يومي الجمعة والسبت ما يؤدي الى معاناة المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة

تقدم النائب ناصر المري باقتراح برغبة جاء فيه: لما نستشعره من معاناة المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة جابر العلي وذلك بسبب اغلاق مستوصف جابر العلي يوميا من الساعة الحادية عشرة مساء وايضا اغلاق نهايتا يومي الجمعة والسبت ما يؤدي الى معاناة المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة

المعيوف للحمود: ما إجراء انكم تجاه الحوادث المرورية في شارع دمشق؟

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالاً الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود طلب فيه بموافاته بالاجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية ممثلة بالادارة العامة

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالاً الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود طلب فيه بموافاته بالاجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية ممثلة بالادارة العامة

عادل الخرافي: قانون التأمين ضد البطالة يشجع على البطالة

أوضح النائب عادل الخرافي انه امتنع عن التصويت على قانون التأمين ضد البطالة لأنه يرى ان هذا القانون يشجع على البطالة، مؤكداً ان التأمين يمكن ان يكون لفترة قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر وليس أكثر.

وبين الخرافي ان القانون يحتاج الى المزيد من الدراسة ورغم تعاطفنا مع المسرحين من القطاع الخاص الا اننا نتعقد ان القطاع الخاص يجب ان يكون حراً ولا يفرض عليه أمر العمل.

واعتبر ان جلسة الامس كانت فيها انجازات ونتمنى ان تتحقق انجازات في جلسة اليوم.

وعن الاستجوابات، أكد الخرافي انه ليس في محليته التقدم بأي استجوابات في الدور الحالي ما لم تحصل كبيرة، مبيناً ان الرتم الذي يسير عليه العمل التشريعي والرقابي في المجلس الحالي ورغم تحفظي على أداء وزارة الكهرباء والماء الا أنني أسير بالتردد في استخدام الأدوات الدستورية ومتابعة الوزراء بالأسئلة البرلمانية، متمنيا تحسن أداء الوزارات التي يوجد عليها تحفظ.

الراشد يدين الاعتداء الصهيوني على سورية ويرفض استغلال ظروفها لضرب جزء من الأمة

على من يريد استخدام حقه في تفعيل اداة الاستجواب. وعما اذا كنا سنشهد مناقشة أكثر من استجواب في الجلسة المقبلة، اوضح الراشد ان هذا الامر سابق لاوانه، ويجب ان ننظر لنعرف الاستجابات التي ستقدم وتوقيتها وما اذا كان هناك طلب بالتأجيل ام لا.

واوضح الراشد انه تسلم استجواب النائب حسين القلاف لوزير المواصلات، مشيراً الى انه ابلاغ الحكومة بهذا الاستجواب، كما ادرجه على جدول اعمال جلسة المجلس المقبلة المقررة 19 الجاري. وفيما ان كان مجلس الأمة يتجه لتحويل الجلسات المقرر عقدها في فبراير الى شهر مارس المقبل، كما جرى العرف، قال: لا نية لتحويل الجلسات، وموعدها كما هو بلا تغيير في 19 و20 الجاري.

ادان رئيس مجلس الأمة علي الراشد الاعتداء الصهيوني على سورية، مؤكداً رفضه لاستغلال هذا الكيان الظروف التي تمر بها الشقيقة سورية من اجل ضرب جزء من الأمة العربية.

وقال الراشد، في تصريح للمصافيين في مجلس الأمة: رغم موقفنا الواضح مما يجري في سورية، وهذا الموقف بالتعاون مع اشقاتنا في دول مجلس التعاون، ورغم تمنياتنا بوقف القتال وما يحصل في الشقيقة سورية، الا ان ذلك لا يمكن ان يكون مبرراً لهذا الكيان لاستغلال الظروف هناك لضرب جزء من الأمة العربية.

من جانب آخر، أكد الراشد ان الاستجواب حق دستوري لكل نائب، وكنا نتمنى دائماً ان يتم التدرج في المسألة ولكن في النهاية القرار لصاحب الاستجواب، مشدداً على انه لا سلطان



مصطفى الشمالي وسيد حسين القلاف



العضوي وعسكر والقلاف على المنصة في حوار مع الرئيس ونائبه



درولا دشتي على المنصة



حديث بين الدويسان والفضل وذكرى

المجلس يوافق على إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة في مداولته الأولى ويحيل «العمل الأهلي» إلى الحكومة

لوزير المالية حول المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والقروض الشخصية. ● حماد الدوسري: أتمنى تزويدي بالقائمة الكاملة لمن تصرف لهم هذه القروض. ● مصطفى الشمالي: ليست هناك أي قروض تعطى لشخص آخر غير موظفي المؤسسة وفق ضوابط مجلس الإدارة وقواعدها، أما المتقاعدون أو أي شخص من الخارج فلا يأخذ هذه القروض. ● سؤال خليل الصالح إلى وزير الصحة. ● خليل الصالح: نشكر الوزير لهذه الإجابة، وأرجو أن يكون الوزراء على نفس النهج. ● سعدون حماد لوزير النفط.



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ محمد العبدالله أثناء الجلسة



دانس الصالح ودنايف الجحرف وم.سالم الأذينة ومحمد الهيفي وذكرى الرشيدى

العرائض شاملا متكاملًا.

بند الأسئلة

● أسئلة صفاء الهاشم: وزير الداخلية حول قائمة من حكومة الإمارات تتضمن أسماء شخصيات كويتية لها علاقة بجماعة الإخوان (حزب الإخوان). ● صفاء الهاشم: رد الوزير بقوله لا يجوز أن يكون السؤال التدخل في شؤون أي دولة أخرى، ونحن وافقنا على سرية الجلسة بناء على طلبه، وحدث الكثير من الكلام وهو كان مستمعًا، وصلني كتاب من الوزير يقول إن السؤال غير دستوري. ● وبالفعل أوضح سمو رئيس مجلس الوزراء أنه بالفعل هناك قائمة، فإما الوزير لم يتسلمها أو أن يكون مغيبًا، أو أن يكون مسؤولًا عن كل ما يحدث في البلد.

● الإخوان المسلمون سُم استشري في جسد الدولة وهدفهم إسقاط نظام الدولة، فلماذا التستر على قائمة مثل هذه وسمحت لهم بالمظاهرات والمسيرات، قلنا سكر عليهم الحنفية، وجدناك فاتح عليهم عن طريق الجامعة الافتراضية، ويؤسسها أحد أعضاء جمعية الكويت للتقدم العلمي، وهو أحد قياديين الإخوان القائمة أصبحت لي ضرورة، المصيبة إذا لم تكن عندك والمصيبة الأعظم أن تكون متسترًا عليهم، في الكويت ما زلنا نعول على فترة الـ 3 شهور المهمة، وانتظرها محاسبتك، الأداء ضعيف والمواطن يعاني.

● خالد الشليمي: هناك اتهام واضح وصريح بقول (حزب الإخوان المسلمين) استغرب سماع كلاما للثقل على الحكم والاستيلاء على السلطة، ولا يمكن أن يكون هناك مواطن كويتي يفكر هذا التفكير، الكل بايع الأسرة، ورفض تحميل حزب الإخوان مسؤولية ما يحدث في البلد، وأيضا لا يوجد دليل، فالحكومة هي المنوطة وتخرج وتقول لا دليل على ذلك.

● صفاء الهاشم: سناطلب وسأطلب بالرد على سؤالتي. ● سؤال فيصل الدويسان لوزير المالية.

● فيصل الدويسان: الوزراء لا يزودون المجلس بإجابات واضحة، ولو كان الوزير يجب عن الأسئلة لأجاب بشكل صحيح، ولكن هناك من يصعب الإجابات للوزير، فيعض الوزراء يعلنون بطريقة مجلس الأمن، والى الآن لم نسع شيئا حول مدن العمال، هناك مواضيع مهمة تتعامل معها الحكومة كقانون منع التدخين، والوزير وعدنا بتقديم مشروع قانون ولم يقدمه إلى الآن، وأتمنى أن يصدر أمر من رئيس الوزراء لوزرائه بالاهتمام بأسئلة النواب، لأن هذه الإجابات لا تنم عن تعاون من الحكومة، فهناك من يتذكى على أسئلة النواب، نحن لا نردي أن نحقق في كل إجابة تأتيها

القلاف: 280 عائلة كويتية مشردة في جليب الشيوخ

بسبب عدم تامين بيوتهم

الشمالي: العائلات الكويتية في جليب الشيوخ أعطيت حقوقها كاملة غير منقوصة

الجحرف: الحكومة بصدد تقديم قانون التعليم الخاص لتنظيم العلاقة بين الحكومة والمدارس الخاصة

الخاصة

الزنتلة: هناك شروط تعجيزية تحول دون تعيين الدكاترة الكويتيين في الجامعة

يعتقد أن أعضاء مجلس الأمة غير أكفاء لتلقي الإجابة، أو أنه لا يملك المعلومات، فالنائب عدنان المطوع لديه معلومات أكثر من الموجودة في الإجابات، لأنه كان من ضمن مقدمي الاقتراحات في الفصل الـ 13. ● سؤال حماد الدوسري



درولا دشتي متحدثة لعبد الحميد دشتي والشيخ محمد العبدالله وفضل الكندري وهاني حسين



خالد الشليمي



ناصر المري وأحمد لاري وعدنان عبدالصمد

وقتا، ونواجه قوانين وأنظمة وبالتالي حركتنا صعبة نتيجة لتضارب هذه القوانين. ● فيصل الدويسان: إما الوزير

لأن موضوع المدن العمالية مهم وابدأنا بعمل المدن على قانون 7، وصدر قانون رقم 40 وبالتالي الانتقال بين القانونين يتطلب من الوزراء لا يريد أن يتحول المجلس إلى مخفر. ● وزير المالية: نقدر عاليا كلام أخي فيصل الدويسان،



سعد البيص



صالح عاشور في حديث مع الشيخ أحمد الخالد



نبيل الفضل ودرولا دشتي

الشمالي: «لا ظلم على المواطن من قرارات لجنة التامين»

التي قدرت بها مساحات أملاكهم بل أعطيت لهم جميع حقوقهم وتم تقييم المتر بأكثر من سعره. وأوضح أن لجنة التامين «لجنة محايدة لا يشكها وزير المالية فقط بل من قبل مجلس الوزراء وهي موجودة في القانون وللحكومة الحق في الذهاب إلى هذا الجانب». يذكر أن رئيس لجنة الشكاوى النائب القلاف أشار في رسالته للمجلس إلى تطلعات قدمها الشاكئون بشأن ضغوط مورست عليهم لتزوير في قبول قيمة التامين الأولية وقيام اللجنة بعد ذلك برفض قيمة تامين أقل لأملاكهم ما يعني وقوع ظلم عليهم من قبل اللجنة المذكورة وهو الأمر الذي فنده الوزير الشمالي.

يراه من تامين لصالح المصلحة العامة والآخر بمن يشتري العقار، مؤكدا أن رئيس وأعضاء لجنة التامين الحالية «من خيرة رجال الكويت وجميعهم على معرفة تامة وخبرة كاملة بكل ما يتعلق بالعقار ويستطيعون تامين المتر الواحد من المساحة في أي موقع كان». وأشار إلى ممارسات خاطئة ارتكبت داخل اللجنة السابقة بما أفضى في البداية إلى تقييم المتر الواحد في منطقة جليب الشيوخ بأعلى من سعره الحقيقي، مشددا على أن القيمة الأخيرة لسعر المتر الواحد هناك «قيمة صحيحة بعد أن تم تراجع الأسعار إلى وضعها الطبيعي». وأكد أن «لا ضغوط مورست على المواطنين الشاكين ولا ظلم في شأن القيمة

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي «حيادية لجنة التامين والخبرة الكبيرة التي يتمتع بها أعضاءها وأنه لا ظلم يقع على المواطن نتيجة القرارات التي تتخذها اللجنة بشأن تقييم أملاكه». جاء ذلك في رد للوزير الشمالي أمام الجلسة العادية لمجلس الأمة أمس على رسالة واردة من رئيس لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية النائب حسين القلاف حول شكوى عدد من المواطنين في شأن عدم إعطاء عدد من المواطنين القيمة المستحقة لعقاراتهم في إحدى مناطق البلاد من قبل لجنة التامين. وقال الوزير الشمالي «هناك جانبان للتمتين أولهما يتعلق بالمجلس البلدي وما

العمير يعنذر عن عدم استقبال رواد ديوانه

يعتذر النائب د.علي العمير عن عدم استقبال رواد ديوانه خلال الأسبوع المقبل وذلك لتواجده خارج البلاد، على أن يعاود استقبال رواده بعد عودته من السفر.

الخرينج يشيد بجهود الوزير الجحرف في إنهاء معاناة طلبتنا في الفلبين والهند وأثينا والبحرين

استشعار كبير بالمسؤولية تجاه أبناء وبنات الوطن والعمل على رفع المعاناة تقديرا منه للجهود الكبيرة التي بذلها هؤلاء الطلبة والطالبات. وأعرب نائب رئيس مجلس الأمة عن أمه في قيام وزارة التعليم العالي بالعمل على تذليل جميع الصعاب والمشاكل التي تعوق دراسة طلبة الكويت في كل دولة يتم تلقي الدراسة بها. وتمنى الخرينج من الوزارة سرعة إجراء الاختبارات التي تم إقرارها من لجنة العادلات للخروج من هذه المشكلة والأزمة التي أرقّت أبناءنا الطلبة والطالبات.

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بوزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الجحرف ووكيل وزارة التعليم العالي بالإناية سامي الأحمد وميسرة الفلاح مدير إدارة العادلات بوزارة التعليم العالي وجميع مسؤولي الوزارة وموظفيها على جهودهم الكبيرة المبذولة في إنهاء معاناة أبنائنا الطلبة والطالبات الحاصلين على الشهادات الجامعية والعليا من جامعات الفلبين والهند وأثينا والبحرين وبعض الجامعات العربية. وأكد الخرينج أن هذا الدور الكبير الذي بذله الوزير الجحرف وطاقم وزارته ينم عن

المجلس يرفض تخصيص ساعتين من الجلسة لمناقشة «فوضى قصر العدل» ويحيل إلى «التشريعية» قانون مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال



دنايف الجعفر ود.محمد الهيفي



الشيخ أحمد الحمود وحديث مع عبدالله التميمي



فيصل الدويسان وصفاء الهاشم

نختصر، الاخوة الاعضاء، ونساير اللجنة فيما وصلت اليه.

● عدنان عبدالصمد: قد نتفق مع الاخوة في الموضوع، ولكن هل الكيدية كما هي في المادة 22 تختلف عما هو حصل ونحن نريد مبررات الكيدية، وما الأساس التي تم الاعتماد عليها فيما يخص الكيدية، نحن لا نريد أن نتمترس بالحصانة، وعلينا أن نناقش في المحاكم وهل النيابة وراءها شيء كيدي، وعلينا أن نتيح الرأي للجميع.

● عبدالله التميمي: كان من الأجر أن يعود من رفع القضية على زميلة صفاء الهاشم التي على الصحيفة التي تم نشر الأخبار فيها، وهناك كيدية ويجب أن نحسم زملاءنا وصاحب القضية عليه أن يرفع قضية على الصحيفة التي نشرت عنه هذا الحديث.

● يعقوب الصانع: نحن اجتهدنا وما أتى من تقرير هو بعد الرجوع إلى المصائب، وهذا ما كان معمولا به في السابق.

● عبدالحميد دشتي: الشكوى قدمت ابتداء لتعطيل عمل النائب وهو مستهدف من الكثير.

● هشام البغلي: تم تقديم اقتراح من الاخوة بتحويل مواد 111 و 108 و 110 للمحكمة الدستورية للفصل فيها.

● نبيل الفضل: المشكلة هي في تفسير المادة 111 والمجالس السابقة منعت الناس من حق التقاضي والحكم هو المحكمة الدستورية وقدمت الطلب في المجلس المبطل ورفضه الآن أتمنى من مجلسنا الحالي أن يقر هذا الأمر.

وانتقل المجلس للتصويت على تقرير اللجنة التشريعية بعدم رفع الحصانة عن النائبة صفاء الهاشم، فوافق المجلس على تقرير اللجنة بعدم رفع الحصانة.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل، فرفض المجلس التقرير.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي، فرفض المجلس التقرير.

استأنف رئيس المجلس علي الراشد الجلسة في الساعة 10،45 وانتقل المجلس إلى

موافقة 25، عدم موافقة 23، امتناع 0، الحضور 48.

موافقة وتكليف لجنة الشكاوى والعرائض.

● طلب النيابة العامة الإذن برفع الحصانة عن النائب صفاء

● يوسف الزلزلة: ما عدنا مانع في اللجنة المالية للتحقيق.

● وجري التصويت براءة بالإسم على تقديم البند وكذلك على احالته الى لجنة العرائض والشكاوى للتحقيق في الترتيبات الأخيرة في النقط وكانت النتيجة كالتالي:

المستسب من خلال الاستدعاء للجهات.

● رولا دشتي: المادة 148 نطلب الحكومة التأجيل لأسبوعين (يجاب الي طلبها).

● حسنين القلاف: نحن لن نناقش بل نشكل لجنة.

● وصوت المجلس على تقديم



عصام الدبوس ود.نايف الجعفر وهاني حسين



سعود الحريجي



هشام البغلي



د.عبدالحميد دشتي وخالد الشطي



حديث بين سيد حسين القلاف وصفاء الهاشم



يعقوب الصانع على منصة المقرر

العدوة: وزارة الداخلية آخر من يفكر في حل مشكلة البدون

الهاشم: ننتظر مهلة الـ 3 أشهر لمحاسبة وزير الداخلية على أدائه الضعيف

الدويسان: إجابات الوزراء عن أسئلتنا لا تتم عن تعاون الحكومة

المجلس يرجئ بناء على طلب الحكومة تكليف «الداخلية» العسكريين البدون أصحاب الجوازات المزورة

مجلس الأمة يوافق على استقالة دشتي وتركية الشمري بدلاً منه للجنة «البدون» وحقوق الإنسان

الفضل لا احترام الأحكام القضائية

العدل أثناء محاكمة النائب السابق مسلم البراك، وردد الحاضرون صباحاً ونطاباً بتخصيص ساعة من جلسة اليوم للمناقشة، وإصدار توصيات لوزير العدل والداخلية بعدم تكرار ذلك.

● صالح عاشور: اتساءل بان هناك طلبات قبل هذا الطلب ولم تتل.

● الراشد: هذه الطلبات أدرجت على جدول الأعمال، أما هذا فهو على بند ما يستجد من أعمال.

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

● صالح عاشور: هذا الموضوع في صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وغير مهمة وليست من أولوياتنا، وأرجو أن نكتفي بالسؤال البرلماني والألا توسع

المليفي للحمود: هل كانت هناك معلومات لدى «الداخلية» عن فوضى قصر العدل؟

وتحديد المستسب فيه؟، وإذا كانت لدى الوزارة المعلومات ولو كانت توقعات بحدوث مثل هذا الأمر فما هي الإجراءات التي اتخذت لمنع حدوث ذلك؟ وإذا كانت هناك خطة لمنع حدوث مثل هذا التجمع والتظاهر داخل قصر العدل ورغم هذا حدث هذا التجمع، فهل فتح تحقيق في أسباب فشل هذا التخطيط وتحديد المسؤول عن ذلك؟، مطالباً بتزويده بصورة من المستندات الدالة على كل إجراء تم اتخاذه.

من جانب آخر تقدم المليفي باقتراح برغبة جاء فيه: لما كان للجيش الكويتي مستشفى خاص به يقوم على علاجه منتسبيه وعلاج أسرهم وهذا المستشفى يعكس اهتمام الدولة بهذه الشريحة المهمة من أبناء الكويت ويوفر لهم العناية الصحية المطلوبة.

وحيث أن ما يقوم به رجال الشرطة والحرس الوطني من مهام وابعاء لتوفير الأمن الداخلي للبلد عند الحاجة يستدعي الاهتمام الخاص بهم وبذويهم، وحيث أن إنشاء المستشفيات المتخصصة سواء من حيث ما تقدمه من خدمات أو من خلال تخصيصها شرائح معينة من المجتمع يؤدي إلى سهولة وسرعة الارتقاء بما تقدمه من خدمات لهذه الشرائح ويقال العبد على باقي القطاع الصحي، ولكل ما سبق نفتح على أن تقوم كل من وزارة الداخلية والحرس الوطني بإنشاء مستشفى خاص لها كل على حدة على قرار المستشفى العسكري يقدم خدماته ورعايته الصحية في جميع التخصصات لرجال الشرطة والحرس الوطني ولذويهم.

اضرار كبيرة في الأرواح والممتلكات.

ورغم كل ذلك أننا لم نسمع من وزارة الداخلية أي تحذير أو تنبيه عن خطورة حمل مثل هذه الأسلحة، بل لم نرى منها أي إجراء لمكافحة هذا السلوك الاجرامي، فما هي الإجراءات التي تواجه المشاجرات التي تقع من بعض الشباب في الاماكن العامة؟ وهل هناك خطة مستقبلية واضحة للحد منها والقبض على مثيريها؟، وما إجراءاتكم للقبض على كل من يحمل معه اسلحة من أي نوع في الاماكن العامة أو يضعها في سيارته تمهيداً لاستخدامها ضد الآخرين في حال وقوع مشاجرات أو التهديد فيها لسلب أموال الآخرين أو ترويعهم، وهل هناك خطة واضحة وطويلة الأمد لمعالجة هذه الظاهرة؟، مطالباً بتزويده بصورة من أي مستندات دالة على ذلك مما ورد أعلاه.

وقال في سؤاله الثالث للحمود: إن ما حدث قبل أيام في قصر العدل أثناء محاكمة أحد المتهمين بالتعرض للذات الاميرية من دخول أعداد كبيرة من مؤيدي المتهم وتجمعهم في مرمرات المحكمة واطلاق الهتافات بصورة اساءت لهذا المرفق ومست العدالة واخرقت النظام، يعكس اخلافاً كبيراً بأجهزة الامن التي لم تتخذ الاحتياطات الكاملة لمواجهة مثل هذا الموقف.

فهل كان لدى وزارة الداخلية أي معلومات عن التخطيط لمثل هذا الحضور لاحداث الفوضى في قصر العدل؟، وأن ذلك يمكن لديها أي معلومات للتخطيط لمثل هذا الأمر أو توقعات فائز هي اجهزة الدولة من ذلك وهل فتح تحقيق في هذا الخلل

وجه النائب أحمد المليفي 3 أسئلة إلى النائب الأول وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود قال في الأول منها:

إن الكثير من المواطنين يشتكون من ضعف التواجد الأمني في المناطق مما ساعد ضعاف النفوس على القيام بعمليات السرقة سواء من داخل المنازل أو خارجها وأن الكثير من المواطنين يعانون عند رغبتهم في التقدم بشكوى للمخافر عن هذه السرقات مما أدى إلى عزوفهم عن تقديم الشكاوى واغلبية هذه الشكاوى تقيد ضد مجهول، فهل لديكم خطة واضحة لتعزيز الدور الأمني في المخافر والتي تعد واجهة وزارة الداخلية، وهل لديكم كذلك خطة واضحة لتعزيز المظهر الأمني في المناطق المختلفة من خلال تواجد سيارات الشرطة أو رجال الأمن؟، إننا لم تكن لديكم مثل هذه الخطة رغم أهمية الموضوع فمن المستسب في تأخير هذا الموضوع، ومتى ستتحركون لوضع الأمور في نصابها الأمني الصحيح؟، وإذا كانت لديكم خطة في هذا الموضوع فمن يشرف على تطبيقها وهل انتم راضون عن الوضع الأمني في المخافر والمناطق السكنية والمجمعات التجارية؟ مطالباً بتزويده بجميع المستندات الدالة على وجود الخطة والإجراءات تنفيذها في حالة وجود مثل هذه الخطة، وقال في سؤاله الثاني للحمود: لقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة حمل الأسلحة بأنواعها المختلفة مع بعض الشباب سواء بسياراتهم أو يحملونها معهم في الأسواق وغيرها من الاماكن العامة، مما أدى إلى تطور الاصابات الناتجة عن المشاجرات التي تقع بين الشباب عن طريق استخدام هذه الاسلحة والتي تؤدي في النهاية إلى

دعا النائب نبيل الفضل إلى احترام الاحكام القضائية وعدم الاعتراض عليها الا بالطرق التي حددها القانون، متمنياً على النواب الذين صدرت بحقهم احكام قضائية امس ان يبادروا إلى تنفيذها دون احدث اي فوضى او شوشرة.

وقال الفضل: لا تشجعوا الشباب على مخالفة القانون وهذه جناية وانتم الآن تدفعون ثمن الاخطاء التي ارتكبتوها، وقد استمررت في ارتكاب الخطأ، واليوم تدفعون ثمن هذا الاستمرار، مشيراً إلى ان الاحكام التي صدرت امس صدرت بحق اناس اساءوا للذات الاميرية.

وأضاف الفضل: عندما يطبق القانون فإن كل مظاهر الاخلال بالقانون تخفتي ولن نجد في «تويترا» احدا باسم وهمي او باسمه الصريح يتجرأ على التناول على الذات الاميرية، وهناك مغردة «مستانسة» باسم اهلها وتسب الذوات الاميرية، ونقول لها «راح يمسكونج» وهؤلاء نواب ارتكبوا جريمة سب الذات الاميرية واليوم صدرت بحقهم احكام بالسجن ولا يوجد احد فوق القانون.

وإشار الفضل إلى ان النائب في المجلس المبطل محمد الجوهيل صدر بحقه حكم بالسجن والنفاذ وطبق القانون وانقاد للحكم، لافتاً إلى ان معارضة الاحكام القضاء بالفوغائية لن تكون مجددة، داعياً إلى التعقل والتأكد من ان القانون سيطبق على الكل.

وعرب الفضل عن امه في ان ينال النواب الذين صدرت بحقهم احكام قضائية بالسجن فرصتهم في اثبات براءتهم في المحاكم الاعلى درجة.

تأجيل طلب تكليف لجنة العرائض والشكاوى لمعرفة المتسبب بتعثر المواطنين في القروض وتكليفها بالتحقيق في ترقيات «النفط»



سيد حسين الغلاف يتحدث خلال الجلسة



الشيخ سلمان الحمود وعبدالله التميمي



هاني حسين ومسام الأذينة ودرولا نشتي

خطر (التفنيش). ونسبة تعويض البطالة كلها 65%.
 ● يوسف الزلزلة: هذا القانون نحن بحاجة إليه منذ مدة طويلة، وتورطت الحكومة سابقاً بالتعامل مع المسرحين الأمر بسبب عدم وجود قانون ينظم التعامل مع المسرحين، الأمر الآخر بالمادة الخامسة رقم 2 إلا تكون قدمت الاستقالة، ولكن واضح أن في القطاع الخاص الموظف يجبر على الاستقالة، وأعتقد نحن بحاجة لنعدل على هذه المادة لحماية أكبر للموظف الكويتي، وأطالب بالتصويت على المداولة الأولى، وفي المداولة الثانية تكون عالجتنا جميع الشواهد.

حماد: مجلس الوزراء لم يسمح لوزير النفط بالمشاركة في لجنة التحقيق في غرامة «الداو»

بالإضافة إلى 5 اقتراحات، وأقول أن اقتراح الحكومة كان مناسباً فيما يتعلق بنسبة الاستقطاع التي جاءت في المادتين الأولى والثانية عشرة، فالمادة تقول أن القانون يسري على كل كويتي يعمل في القطاع الحكومي أو النفطي، ولذلك لا يوجد هناك

الجلوس في البيت ونشجع البطالة المقنعة، حتى شرعاً لا يجوز، فعلى ماذا تعطي رواتب الناس ما تشتغل؟ نحن بذلك ندمر المجتمع، يجب أن نرتقي بالأداء.
 ● صفاء الهاشم: منذ البداية كان هناك مشروع القانون،

مشاكل المسرحين.
 ● عادل الجارالله: نحن في بلد الذي لا يملك وظيفة تفكر فيه، نعم الدستور كفل الوظائف، لكن يخرج من وظيفة لسبب ما، فلماذا لا يكون لضعف أدائه؟ هناك خلل في الدولة، يجب ألا نشجع على

وللاسف لم يشر الى قانون المال العام في مشروع القانون، كما هناك بعض الملاحظات على آلية الاستقالة والقانون لا يحمي شبابنا في الاستقالة وهذه النقاط الثلاثة أتمنى تبنيها من اللجنة.
 ● خليل الصالح: بالنسبة

مناقشة تقرير اللجنة الصحية عن مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي.
 ● معصومة المبارك: لجنة الرد على الخطاب الأميري انتهت من تقريرها وسيرفغ لصاحب السمو.
 ● صلاح العتيقي (مقرر اللجنة): تلا نص القانون. الرئيس: هل يوافق المجلس على القانون من حيث المبدأ؟ ووافق المجلس على القانون من حيث المبدأ بالإجماع وجرى التصويت على المداولة الأولى لقانون تعديل بعض المواد في قانون القطاع الأهلي، وجاءت النتيجة كالتالي: موافق 49، غير موافق (0)، الحضور (49).

● عدنان عبدالصمد: مجرد استفسار لأن التقرير أتى بتوقيع سابق من مجلس 2009.
 الرئيس: المجلس تبني القانون ولم يكن له رأي فيه.
 ● صلاح العتيقي: موافقون على القانون دون تعديل وليس لنا رأي وقمنا بتبنيه.
 ● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● خالد العود: كل بيت كويتي يعاني من البطالة، بل إن أحد أعضاء مجلس الأمة عندما تحدثنا عن البطالة أوضح أن لديه ابنا منذ سنتين متخرج ولم يجد له وظيفة، وهذا القانون ينسق ما بين القطاع الخاص والحكومة، وهناك عدم استقرار في قطاع العمل بشكل عام في البلد، وهذا القانون لجنة للاستقرار، ونريد من الحكومة أن تنظر بمشكلة البطالة والقضية الإسكانية، لايند للحكومة أن تجلس مع نفسها قبل أن تأتي للمجلس لإيجاد مشاريع ضخمة من أجل إنشاء القطاع الخاص والعالم لا ينتظرنا في النمو وأتمنى أن يعالج مشكلة أبنائنا.

عبدالصمد: ما الأسس التي تم الاعتماد عليها في تحديد توافر الكيدية؟

● عبدالحميد نشستي: نحن نعالج تداعيات وضع مساهوي الناس تقف بالدور سنوات، ولكن دون وظيفة، الى متى تصرف على أبنائنا ودواوين الاعضاء مليانة ممن يشتكي من أولياء الأمور بسبب ما يعانيسه أبنائنا من بطالة، ويجب تشجيع القطاع الخاص لاستيعاب أبنائنا الذين يقفون بالدور في الخدمة المدنية، وهذا القانون يعالج بعض التداعيات ويجب تهيئة القطاع الخاص لاستيعاب المزيد من الشباب.

● صالح عاشور: القانون بالأساس لحل مشكلة من والقطاع الخاص قد يجبر الموظف على تقديم استقالته، وهذا القانون لا يشمل.

● أحمد المليفي: كنا نطلب ان تتم مناقشته غدا، وهو ضمان لأبنائنا العاملين في القطاع الخاص، ولدي بعض الملاحظات على هذا القانون، خصوصا في المادة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة بشكل كامل، وكذلك في مادة 12 الخاصة بالعقوبات وهذه تغفلت العقوبات على المال العام

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● عبدالحميد نشستي: نحن نعالج تداعيات وضع مساهوي الناس تقف بالدور سنوات، ولكن دون وظيفة، الى متى تصرف على أبنائنا ودواوين الاعضاء مليانة ممن يشتكي من أولياء الأمور بسبب ما يعانيسه أبنائنا من بطالة، ويجب تشجيع القطاع الخاص لاستيعاب أبنائنا الذين يقفون بالدور في الخدمة المدنية، وهذا القانون يعالج بعض التداعيات ويجب تهيئة القطاع الخاص لاستيعاب المزيد من الشباب.

الحكومة تتعهد بتقديم تقرير كامل حول تامين جليب الشيوخ إلى لجنة العرائض والشكاوى خلال شهر

● صالح عاشور: القانون بالأساس لحل مشكلة من والقطاع الخاص قد يجبر الموظف على تقديم استقالته، وهذا القانون لا يشمل.

● أحمد المليفي: كنا نطلب ان تتم مناقشته غدا، وهو ضمان لأبنائنا العاملين في القطاع الخاص، ولدي بعض الملاحظات على هذا القانون، خصوصا في المادة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة بشكل كامل، وكذلك في مادة 12 الخاصة بالعقوبات وهذه تغفلت العقوبات على المال العام

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● صالح عاشور: القانون بالأساس لحل مشكلة من والقطاع الخاص قد يجبر الموظف على تقديم استقالته، وهذا القانون لا يشمل.

مناقشة طلب تشكيل لجنة تحقيق في كسر إضراب «الكويتية» اليوم

● صالح عاشور: القانون بالأساس لحل مشكلة من والقطاع الخاص قد يجبر الموظف على تقديم استقالته، وهذا القانون لا يشمل.

● أحمد المليفي: كنا نطلب ان تتم مناقشته غدا، وهو ضمان لأبنائنا العاملين في القطاع الخاص، ولدي بعض الملاحظات على هذا القانون، خصوصا في المادة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة بشكل كامل، وكذلك في مادة 12 الخاصة بالعقوبات وهذه تغفلت العقوبات على المال العام

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● هاني شمس: الموضوع كان على جدول أعمال المجلس ووافقنا عليه.

● صالح عاشور: القانون بالأساس لحل مشكلة من والقطاع الخاص قد يجبر الموظف على تقديم استقالته، وهذا القانون لا يشمل.

المطوع لمعالجة الأزحام المروري في الشامية

تقدم النائب عدنان المطوع باقتراح برغبة قال فيه: نظرا لاستحداث مخارج جديدة لمنطقة الشامية المؤدية الى الدائري الاول مما تسبب في ازدحام مروري عند الاشارة المرورية الضوئية المؤدية الى شارع الملك فيصل مع تقاطع الدائري الاول. ونص الاقتراح على ما يلي: على الادارة العامة للمرور اعادة الدراسة ومعالجة الازدحام المروري الناتج عن هذه الوصلة وبما لا يلحق الضرر بقائدي المركبات.

تقدم النائب حماد الدوسري باقتراح برغبة قال فيه: يعاني العديد من الشباب الكويتي من البطالة، حيث يواجهون الكثير من المصاعب في الحصول على العمل المناسب، ويمتكون فترة طويلة قد تتعدى السنة قبل الحصول على عمل مناسب لمؤهلاتهم وخبراتهم، لذلك فإن تشغيل العمالة الوطنية وتعديل تركيب قوى العمل اصبح من الأولويات الوطنية، ويعتبر قانون دعم العمالة الوطنية أحد أهم القوانين التي أصدرتها الدولة بهدف تنظيم السياسات واعتماد الإجراءات التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية لتعديل تركيب قوى العمل وتنفيذ خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص

تقدم النائب يعقوب الصانع باقتراح برغبة قال فيه: الرعاية الصحية حق من حقوق المواطنين الأساسية التي يكفلها الدستور الكويتي فضلا عن ان الرعاية الصحية ومستوى الخدمات الصحية التي يتم توفيرها للمواطنين احد المعايير المهمة لتقدم الدول ورعايتها لمواطنيها. وقد اصبح الوضع الحالي للخدمات الصحية في الكويت مدعاة للاستغراب خصوصا في دولة غنية قليلة السكان ونظرا لما تمثله الخدمات الصحية من اهمية قصوى للمحافظة على صحة الانسان، الامر الذي يحتم توفيرها بشكل دائم ومستمر في المناطق السكنية المختلفة في جميع محافظات الكويت، وعدم وجود رعاية صحية متكاملة في منطقة خيطان.

فاينى اقترح: تجهيز وتحويل مستوصف العصيمي الى مركز صحي متكامل للمواطنين فقط وللعمالات من الوافدين حرصا على العادات والتقاليد على ان تستقبل بقية المستوصفات الموجودة في خيطان جميع القاطنين في المنطقة وذلك من خلال اضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة مثل المختبرات وعيادات الأسنان وعيادة السكر وعيادة امراض النساء وعيادة امراض العيون وغيرها، وتمديد ساعات العمل في المستوصف ليعمل على مدى اربع وعشرين ساعة، وعدم اغلاقه حتى في العطلات الرسمية، والاستئجار في بناء مستوصف آخر للمواطنين.

الصيانة وذلك للتأكد من ان عملية الصيانة تمت حسب مواصفات الععد؟ وقال الشمري في سؤاله: لوحظ استخدام وزارة الاشغال للبلاط المتداخل عوضا عن الاسفلت في بعض التقاطعات مما ادى الى تلفها بفترة وجيزة وهدر المال العام، ارجو تزويدي بالاسباب التي دفعت الوزارة باستخدام البلاط المتداخل وهل هناك دراسة فنية بذلك قامت بها الوزارة قبل اعتماد البلاط المتداخل وما مواصفات هذا البلاط المتداخل المتداول واستخدمه؟ مطالبا بتزويده بكيفية قيام وزارة الاشغال العامة بتأمين شركات المقاولات التي تقوم بعمليات صيانة الطرق، وكعدد عقود صيانة الطرق وقيمتها ومدتها واسماء شركات المقاولات، كما طلب تزويده بنسخة من عقد صيانة الطرق البرمجة، وكذلك عدد التقاطعات التي تم استبدال الاسفلت بالبلاط المتداخل والتكلفة التفصيلية لكل تقاطع ونسخة من كل عقد والشروط التي تضعها الوزارة لكل عقد وما الشروط التي تضعها الوزارة لتأمين المقاولين؟

وجه النائب ناصر الشمري سؤالا لوزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة عبدالعزيز الابراهيم قال فيه: لوحظ ان صيانة الطرق التي تقوم بها وزارة الاشغال العامة للطرق السريعة لا تتم بالشكل الافضل، وعند القيام بعمليات صيانة لأي طريق فإن هذا الطريق يتعرض للتلف في مدة لا تتعدى العامين، مما يتطلب القيام مرة اخرى لعمليات صيانة لهذا الطريق مما يؤدي الى الهدر في المال العام، مطالبا بتزويده بالاتي: ما المواصفات الفنية التي تعتمدها الوزارة للقيام بأعمال صيانة الطرق، وما سماكة طبقة الاسفلت التي تقوم بها الوزارة باستبدالها اثناء عمليات صيانة الطرق، وهل تتناسب سماكة هذه الطبقة مع المواصفات الفنية العالية، وما مواصفات الاسفلت المستخدم في عمليات صيانة الطرق، فهل تتناسب هذه المواصفات مع المواصفات العالمية، وكيف يتم فحص واعتماد نوعية الاسفلت المستخدم في عمليات صيانة الطرق، وهل تقوم الوزارة بأخذ عينات من الطرق للفحص بعد الانتهاء من عمليات

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.

الجلسة الى غد.